المحاضرة الثانية عشر

التغير الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية
(العلاقات في نسق القرابة بالمجتمع السعودي)

أولاً: العلاقات في نسق القرابة في المجتمع السعودي.

نود الإشارة قبل عرض موضوع نسق العلاقات القرابية إلى حقيقة مهمة وهي أنه عن طريق (الدراسة الأنثروبولوجية) الميدانية لأنساق البناء الاجتماعي في المجتمع السعودي .

اتضح أن هناك خصائص ثابتة للنسق القرابي نعدها من الخصائص العامة التي ترتبط بالنسق أكثر من ارتباطها بأعضائه ،الأمر الذي يجعلها مستمرة خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع السعودي بالرغم من حدوث التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في البناء الاجتماعي.

كما تبين لنا وجود خصائص متغيرة للنسق القرابي ترتبط بالأفراد أكثر من النسق وتعد تلك الخصائص المتغيرة المحرك الأساس للتغير في العلاقات القرابية داخل النسق بسبب تباينها خلال الفترتين المستقرة و المتغيرة.

ونستطيع أن نجمل الخصائص الثابتة للنسق القرابي في المجتمع السعودي في ثلاث خصائص أساسية هي :

١- أن النسق القرابي في المجتمع السعودي يقوم على قواعد حددها الدين و العرف من أهمها أن يكون النسب فيه للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم وبذلك يكون اعتماد نظام القرابة حسب الانحدار على مبدأ الخط الأبوي ويرجع هذا الانحدار الأبوي إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها ولا يمكن أن يرجع إلى طبيعة الأجيال العربية المتعاقبة التي تعطي سيادة للذكر وقد يكون الانحدار الأبوي راجعا إلى المبادئ الدينية الإسلامية التي تمنح للرجل قوامة على الأنثى كما ذهب إلى ذلك حامد عمار عند دراسته لقرية (سلوا)بالمجتمع المصري .

ونعتقد أن النسب الثابت في المجتمعات الإنسانية أبويا لكن بعض المجتمعات يكون النسب فيها أمويا وهي نادرة جدا بسبب التأثر ببعض العوامل الاجتماعية الموروثة بين الأجيال المتعاقبة ولايمكن أن يكون النسب الأبوي راجعا إلى الخصائص الاقتصادية للمجتمعات فقط .

كما أشار إلى ذلك محمد عاطف عند دراسته لقرية(قيطون) حيث قال : (إن ظهور النسب الأبوي راجع فيما يبدو إلى طبيعة الحياة الريفية في القرى التي تعتمد على الزراعة بوصفها مهنة أساسية)ولو أخذنا برأي الدكتور غيث لتغير النسب في المجتمعات التي وصلت إلى مرحلة التصنيع وتركت مهنة الزراعة .

٢- إن من الخصائص الثابتة للنسق القرابي في المجتمع السعودي خلال الفترتين (المستقرة و المتغيرة)هو جعل العائلة الوحدة الرئيسة للنسق القرابي في المجتمع

بمعنى أنه ليس ثمة تنظيم قبلي بالمعنى الحقيقي في المجتمع لأن الوحدة القرابية تشكل فسيفساء من العوائل المنحدرة من مختلف القبائل التي عاشت في الجزيرة العربية وكثيرا ما نلحظ داخل العائلة الواحدة أن الأم أو زوجات الأبناء يتباين في النسب القبلي كما يتباين مع أزواجهن بالإضافة إلى وجود عائلات كثيرة في المجتمع لا تنتسب إلى أي قبيلة وبذلك تكون العائلة في المجتمع السعودي هي الوحدة الرئيسة في النسق القرابي خلال الفترتين .

٣- إن الخاصية الثابتة و الأخيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي و التي لاحظنا سيادتها في كلتا الفترتين هي

استناد أعضاء النسق القرابي في تفاعلهم مع بعضهم البعض على معايير دينية و اجتماعية واحدة كانت موجودة بقوة في الفترة التقليدية السابقة و استمر بقاؤها القوي أثناء الفترة المتغيرة

وذلك بسبب سياسة المجتمع الذي قام بدور حفظ المعايير الدينية و الاجتماعية ونقلها من جيل إلى جيل وإحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها .

وتشمل(المعايير الاجتماعية)عددا هائلا من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه وحاضره فهي تشمل :

- التعاليم الدينية و المعايير الخلقية والقيم الاجتماعية و الأعراف و العادات و التقاليد.
- وتحدد المعايير الاجتماعية في علاقات الأقارب ماهو صحيح وماهو خطأ وماهو جائز وماهو غير جائز وماهو مباح وماهو غير ذلك .
- ومجمل القول إن المعايير الاجتماعية تحدد كل(مايجب أن يكون ومايجب ألا يكون في السلوك نحو الأقارب)
- كالنظر مثلا إلى المعايير الثابتة خلال الفترتين ذات الطابع الديني مثل الأمر ببر الوالدين وصلة الأرحام و المسؤولية عن الأسرة وقواعد الشريعة في الوراثة للذكر مثل حظ الأنثيين.
- والنظر إلى العرف السائد و الثابت خلال الفترتين عند الزواج و المصاهرة حسب المكانة الاجتماعية للعائلة .
- والنظر أيضا إلى التقاليد و القيم الخلقية الثابتة التي يكتسبها الفرد وينقلها ويتشربها ويستدخلها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق العائلة في الفترة المستقرة أو من خلال الأسرة و المجتمع في الفترة المتغيرة .

أما الخصائص المتغيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي و الذي يترتب على تغيرها حدوث تغيرات واسعة النطاق في العلاقات بين الأقارب فنستطيع أن نجملها في الجوانب التالية :

(أ) التغير في الوظيفة الاقتصادية للقرابة : تقوم الحياة الاقتصادية في المجتمع السعودي في الفترة السابقة على العمل الجماعي للقرابة الأبوية في مهنة الآباء و الأجداد (الزراعة –التجارة-الحرف الشعبية)وتنعدم داخل العائلة الواحدة الملكية الفردية للأشياء و المسكن وتحل محلها الملكية العائلية .كما كانت العائلة تنهض بأكثر العمليات التي تشبع حاجات أفرادها من الناحية الاقتصادية كعمليات الانتاج و التوزيع و الاستهلاك

وعندما طرأت على المجتمع مظاهر التحضر و التحديث في الفترة المتغيرة تعرضت الوظيفة الاقتصادية بهذا الشكل إلى (الاضمحلال والانقراض)

وحل محلها (نظام اقتصادي جديد) تشرف عليه و توجهه الدولة بوصفها من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تتيح فرصة لأفراد المجتمع للعمل والكسب المادي وقد نتج عن هذا قيام أفراد العائلة الواحدة بممارسة مهنة واحدة و يتعاونون فيما بينهم في أداء مهامها وواجباتها

(ب)التحول التدريجي في العائلة من الروح الجماعية إلى الروح الاستقلالية لدى الفرد: يتحدد وضع الفرد في العائلة على أساس المظهر السابق للتغير في الحياة الاقتصادية في المجتمع فعندما كان نظام الاقتصاد عائليا في الفترة السابقة لم يكن الفرد حرية في التصرف والسلوك فالسيادة كانت لرب العائلة و المسؤولية جماعية في نطاق العائلة ككل .

وعندما طرأ التغيير على النظام الاقتصادي في الفترة المتغيرة زادت أهمية الفرد بوصفه فردا وأصبح عمل الفرد يتصل به مباشرة ولصالحه الخاص مما أدى إلى نمو الفردية . وظهور روح الاستقلالية لدى الفرد بدلا من الروح الجماعية التي كانت قائمة في الفترة السابقة.

(ج) التحول التدريجي في سلطة الأب : فعلى أساس التحول في المظهرين السابقين حدث تحول تدريجي في سلطة الأب فبعد أن كانت سلطته مطلقة لا يشاركه فيها أحد تغير الحال كثيرا في الفترة المتغيرة و أصبحت سلطته محدودة بالرغم من

أنه ما يزال مستمرا في رئاسته للأسرة ويعني هذا أن التغير الذي حدث للأب يتعلق بطبيعة سلطته فقط فبعد أن كانت مطلقة في الماضي أصبحت اليوم محدودة .

(د)الارتفاع التدريجي بمركز الأولاد : لقد ترتب على التغيرات في الخصائص السابقة ارتفاع بمركز الأولاد في الفترة المتغيرة حيث كانت أدوار الأولاد في الفترة السابقة محددة بالمعايير الاجتماعية وبالذات التقاليد العائلية:

وهي القائمة على أساس السن و الجنس لذا نجد الأب يمسك بزمام السلطة ويقسم العمل ويوزع الناتج كما يفرض على الأولاد واجبات وحقوقا في أدوار محددة وعندما طرأت على المجتمع مظاهر التحضر في الفترة المتغيرة أدت عوامله إلى ظهور الاستقلالية الاقتصادية لدى الأولاد عن آبائهم

ـ كما أسهمت فرص التعليم التي أتيحت لهم فتح مجالات العمل و النجاح و القيام بأدوار و مسؤوليات متعددة للأسرة تختلف عما كان الحال عليه في الفترة السابقة إذا كانت المسؤوليات محدودة مما أسهم كثيرا في ارتفاع مركزهم الاجتماعي داخل الأسرة في هذه الفترة المتغيرة .

ولقد تبين أن الحراك الاجتماعي لمركز الأولاد يتفاوت في هذه الفترة المتغيرة من ناحية النوع أو الجنس فكان التغير في مركز البنات أكثر وضوحا من التغير في مركز الأبناء بسبب (فرص التعليم التي أتيحت للبنات بالإضافة إلى إتاحة فرص العمل و التفوق للأكثر كفاءة دون أخذ عامل النوع والجنس في الاعتبار)

إلا أن المبادئ الدينية السامية والتي تعطي حق القوامة للذكور جعلت السيادة مستمرة للذكور في هذه الفترة فهم يتمتعون بمركز أعلى من مركز الإناث لذلك ما يزال احترام الإناث(أمهات –زوجات-أخوات) للذكور(آباء –إخوة-أزواج)واجبا وطاعتهن لهم حقا عليهن .

(هـ) الارتفاع التدريجي في مركز الزوجة : كان لارتفاع المركز الاجتماعي للإناث بالأسرة في الفترة المتغيرة وانتشار الثقافة و التربية و التعليم بين الذكور و الإناث دور كبير في تغير في مركز الزوجة الاجتماعي داخل الأسرة بالإضافة إلى أن الزوج بدأ يشعر أن الزوجة تقف معه على صعيد واحد وتشاركه المسؤولية تجاه الأسرة

وترتب على تعليم المرأة في هذه الفترة أن أتيح لها العمل خارج المنزل والإسهام في نفقات الأسرة و التعاون مع الزوج وقد ترتب على تعليمها أيضا أن أصبح لها دور بارز في تنشئة الأطفال وتكيفهم مع البيئة الحضرية الجديدة وقد كانت من قبل تحتل مركزا أدنى من ذلك إذ كانت سلطة الزوج ظاهرة كثيرا لأنه يحتل المركز الأعلى في الأسرة بينما تحتل الزوجة المركز المتدني .

وبذكر الخصائص الثابتة و المتغيرة للنسق القرابي في المجتمع السعودي التي نعدها أساسا مهما لموضوع دراسة النسق نعرض فيما يأتي للعناصر الاساسية للنسق وتشمل على الأبعاد القرابية التالية :

١- الزواج من الأقارب
٢- السكن مع الأقارب
٣- العلاقة مع الأولاد أثناء التنشئة الاجتماعية .
٤- الصفات المرغوبة في علاقات المصاهرة
٥- الزيارات بين الأقارب
٦- مشاركة الأقارب في أوقات الترويح
٧- استشارة الأقارب في القرار
٨- المساعدات و التعاون بين الأقارب
٩- العلاقات الاقتصادية مع الأقارب
١٠- الخلافات بين الأقارب .

وقد تبين من خلال الدراسة الأنثروبولوجية :أن تيار التغير في علاقة الأفراد السعوديين بأقاربهم في الأبعاد المحدودة السابقة يسير في اتجاهات متعددة لأعضاء الوحدة القرابية المختلفة

ثانياً: الطلاق في الأسرة السعودية

من الظواهر الاجتماعية الملفته للانتباه داخل النسقالقرابى في هذه الفترة المتغيرة ازدياد حجم الطلاق فمثلا ازداد عدد حالات الطلاق في مدينة الرياض خلال السنوات من (١٩٩١ إلى ١٩٩٥) وارتفع معدله ارتفاعا كبيرا عن معدله السابق وبلغ المعدل السنوي التقريبي لحالات الطلاق (٣٠٠٠)حالة حيث يتم إصدار ما بين (٢٥-٣٥)وثيقة طلاق يوميا من محكمة الضمان و الأنكحة وسجل في أحد الايام (٧٠حالة) طلاق وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها في اليوم الواحد بمدينة الرياض وقد تبين أن أغلب حالات الطلاق تقع بين الشباب وبين كبار السن الذي تزوجوا للمرة الثانية

وأن أهم أسباب الطلاق

- عدم الاختيار الموفق للزوجين وملاحظة الزوج انحرافا في سلوك زوجته أو العكس .
- وعدم تفقه الزوجين بالدين لمعرفة حقوق وواجبات كل منهما مع العلم أن محاكم الضمان والأنكحة لا تقيد الطلاق مباشرة عند طلب الزوج بل تطلب منه التريث وعدم الاستعجال أو المحاولة في إجراء الصلح بين الزوجين .

كذلك دلت إحصاءات المحكمة الشرعية الكبرى في مدينة جدة على ارتفاع حجم الطلاق في المجتمع السعودي فقد تضاعفت أعداد المطلقين من السعوديين من (١٧٩)حالة طلاق في عام (١٤٠٠هـ) إلى (٦٨٣)حالة طلاق في عام (١٤٠٤هـ) .

ولقد تبين أن معظم المطلقات في المجتمع السعودي

تزوجن في سن أقل من ٢٠سنة مما يبرهن على عدم نضج كاف للزوجة وقت زواجها وعدم حسن اختيار الزوج المناسب وعدم استطاعتها تفهم الحياة الزوجية واحتمال مصاعبها ومشكلاتها ومحاولة فهم الزوج و التوافق معه .

وتبين أن معظم حالات الطلاق تقع في الثلاث سنوات الأولى من الزواج وأن ٢١% من حالات الطلاق كان بسبب عمل المرأة الذي أدى إلى عدم الاهتمام بالزوج و أولاده وذكر الغالبية من الرجال المطلقين أن عمل المرأة يجعلها متمردة

على زوجها ،على أساس أن العمل قد يعطي لها استقلالا و قوة مما يجعلها متمردة ولا تعتمد اعتمادا كليا على زوجها .

واتضح أن من أهم أسباب الطلاق في المجتمع السعودي

تعدد الزوجات فتبين أن ٥٥% من مجتمع البحث من المطلقات في مدينة جدة كان سبب طلاقهن زواج الرجل بأخرى وتوزيع عواطفه وإهماله شؤون الزوجة بسبب الأخريات

واتضح كذلك أسلوب الأسرة في اختيار الزوج كان من العوامل التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع السعودي فذكرت فئة من المطلقات أن الظروف التي دفعت لإتمام الزواج هو ضغط الأسرة عليها ولعل ذلك يرجع إلى الفكرة التي مؤداها

أن الأسرة متمثلة في الأب هي القادرة على معرفة الزوج المناسب للبنت و لخبرته ولرؤيته جوانب تغفل عنها ابنته الصغيرة

و ينبغي أن نلفت الانتباه إلى أن مسألة عدم التوافق الجنسي بين الزوجين ترتبط بظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي فقد ذكر ما يقرب من ٣٠%من الذكور المطلقين أن عدم التوافق الجنسي مع الزوجة كان سببا في الطلاق أما الإناث المطلقات فقد رفضن هذا السبب بشدة ولعل ذلك يرجع إلى البيئة الاجتماعية التي تمنعهن من التصريح بمثل هذه الأشياء و الخجل من مجرد الكلام في مثل هذه الموضوعات .

و اتضح أن تدخل أسرة الزوجين في الحياة الزوجية الشخصية كان سببا في طلاق ٤٠% من الرجال و النساء

كما أن سفر الزوج المتكرر له علاقة قوية بالطلاق في المجتمع السعودي .

مما يزيد من مشكلة الطلاق أن البحوث السعودية التطبيقية أثبتت أن المجتمع السعودي ما يزال في هذه الفترة المتغيرة يقف موقفا سلبيا من المطلقة فالغالبية من الرجال السعوديين ٤٩% يذهبون بأنه ينبغي المراقبة و الشدة على الابنة أو الأخت المطلقة ، وهناك ٦٤,٤% من الآباء يرفضون زواج أبنائهم من مطلقة مما يدل على النظرة الدونية للمطلقة مازالت مستمرة في المجتمع السعودي مما يجعل الأسرة لا تشجع الأبناء على الزواج من مطلقات وتظهر الأم معارضة أكثر من الأب في زواج الابن من مطلقة وذلك مرده لتدخل الأم في هذه الفترة المتغيرة في اختيار زوجة الابن حيث يلاحظ على الأسرة في هذه الفترة زيادة إعجابها بالابن (الذكر)وتحرص على أن يتزوج من امرأة بكر شخصيتها متكاملة .

لأن المجتمع اعتاد في هذه الفترة الأخيرة أن تتزوج المطلقة من رجل قد تزوج من قبل أو له زوجة أخرى أو كبير السن أو معاق ومما يزيد الطين بلة أن الشباب السعودي أنفسهم لا يزال موقفهم إزاء المرأة المطلقة محل نظر فقد أبدى ٦٣% من الشباب رفضهم من الاقتران بمطلقات .

كما يذهب كثير من الآباء و الأبناء ٤٩% إلى ضرورة المراقبة و الشدة على الابنة أو الأخت المطلقة إلا أن التحضر و التغير الثقافي قد عدل وغير مفهوم الطلاق عند المطلقين أنفسهم في المجتمع السعودي فغالبية المطلقين (وخاصة النساء) يرون أنه أفضل من التعاسة الزوجية و هو لا يثير العار الاجتماعي بل هو عدم توافق بين الزوجين .

ويبدو أن البحوث التطبيقية قد نجحت في تحديد العوامل الاجتماعية المرتبطة بالطلاق في المجتمع السعودي وهي تنحصر في أربعة عوامل رئيسة كما يأتي :

١- بالنسبة لمن أنهوا سنوات الزواج بطلاق مبكر لم يتعد عشر سنوات كان ((عدم التوافق وعدم تلاؤم الأخلاق وتدخل الأهل وعدم رغبة الزوجة في العيش مع أهل الزوج وفارق السن))من الأسباب الرئيسة في الطلاق المبكر
٢- بالنسبة للمطلقين الذين تعدت حياتهم الزوجية معا أكثر من عشر سنوات كانت سبب الطلاق يرتكز على ((عدم طاعة الزوجة للزوج وسوء معاملتها))
٣- أما بالنسبة لصلة القرابة فقد تبين أن ٧٠% من المطلقين السعوديين ليسوا أقارب قبل الزواج
٤- وكان الطلاق من أبناء العمومة أكثر من أبناء الخؤولة .

ثالثًا: الفارق العمري بين الزوجين في الأسرة السعودية

يلاحظ من عرض البحوث السابقة في النسق القرابي أن كثيرا من الظواهر الاجتماعية حظيت باهتمام متزايد من قبل الباحثين نظرا لأهميتها بالاستقرار الأسري ولكن نلاحظ في الوقت نفسه أن هناك ظواهر أسرية أخرى لا تقل أهمية عن تلك لم تحظ بنفس الاهتمام و العناية على الرغم من أن من بينها ما يمس استقرار الأسرة وفعاليتها بشكل مباشر ولعل من بين تلك الظواهر ما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين الذي يشيع كما ذكرت الأدبيات الخاصة بالظاهرة في المجتمعات ذات الثقافة القائمة على النظام الأبوي المتميز بسلطة الأب المطلقة على مستوى الأسرة خاصة و التي تتمحور فيها العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية حول هذا النظام

بشكل عام يكون الفارق العمري بين الزوجين لصالح الزوج كما تنتشر فيها الزيجات التي يكون هذا الفارق فيها كبير للغاية في حين تكاد تنعدم الزيجات التي تكبر فيها الزوجات أزواجهن عمرا

وينظر إلى ذلك باعتباره نتيجة للعادات و الأعراف و التعاليم الدينية التي تؤكد على سيطرة الزوج الكلية على شؤون أسرته و الامتثال الكلي من الزوجة الذي غالبا ما يحدد الفارق العمري بين الزوجين وهذا التفسير يتبناه المدخل البنائي الثقافي

بينما ينظر المدخل الاجتماعي إلى أن دور المرأة الاجتماعي في المجتمع يحدده الفارق العمري بين الزوجين فكلما انخفضت الأدوار الاجتماعية المنوطة بالمرأة في المجتمع ازداد الفارق العمري بين الزوجين في حين يأخذ هذا الفارق بالانحسار والتلاشي ويصبح أحيانا هذا الفارق من صالح المرأة مع التغير والنمو المطرد لأدوارها ووضعها في المجتمع.

إلا أن هناك تفسيرا آخر مغايرا للتفسيرين السابقين وهو التفسير الديموغرافي ويركز هذا المدخل على النظر إلى الفارق العمري بين الزوجين كنتيجة لضغوط البناء العمري على سوق الزواج ويفترض هذا المدخل أنه في غياب أية خيارات نسبية تتعلق بالعمر عند الزواج فإن الفارق العمري يتحدد ببساطة في ضوء التوزيع العمري للرجال و النساء الواقعين في سن الزواج .

أما في حالة وجود تلك الخيارات فإنها ستنافس مع ضغوط البناء العمري في تحديد الفارق العمري بين الزوجين ويشار إلى هذه الظاهرة بمفهوم (الأزمة أو الشدة الزواجية) التي تترتب على وجود اختلافات جوهرية في الأفواج العمرية كما هو الحال على سبيل المثال في البناء العمري للمجتمعات التي شهدت ظاهرة النمو السريع المفاجئ في عدد المواليد .

<u>وفي المجتمع السعودي هناك مجموعة من المتغيرات لها أهمية في الفارق العمري بين الزوجين .</u>

من أهمها عمر الزوج عند الزواج والذي تبين من خلال البحث التطبيقي أن له أهمية قصوى في زيادة الفارق العمري بين الزوجين ويمكن تعليل ذلك في ضوء الفوارق الاجتماعية بين الرجل و المرأة فيما يتعلق بقضايا مثل تحمل أعباء و مسؤوليات الزواج و العمر عند الزواج ومسائل الطلاق وتعدد الزوجات.

فالرجل في المجتمع السعودي على خلاف المرأة كما هو الشأن في غالبية الشعوب الشرقية يتمتع بمرونة كبيرة فيما يتعلق بالسن التي يتزوج فيما عند بلوغها فليست هناك قيود اجتماعية أو ثقافية تحتم على الرجل الزواج في سن مبكرة

أضف إلى ذلك أن تحمل الرجل دون المرأة لأعباء وتبعات الزواج الاقتصادية وعدم قدرة شريحة من الرجال على الوفاء بتلك الأعباء للعديد من الاعتبارات الاجتماعية و الاقتصادية ينعكس بطبيعة الحال على تأخر سن الزواج لدى الرجل الذي يجد نفسه تحت وطأة عدم القدرة على تحمل أعباء الزوجية مضطرا إلى تأجيل الدخول في هذا المشروع ريثما يصبح مستعدا اجتماعيا و اقتصاديا لمثل ذلك.

ويزداد هذا الوضع ضراوة في المجتمعات التي تشهد تحولا سريعا في بنية الأسرة من أسر ممتدة إلى أسر نووية مما يعني بطبيعة الحال ارتفاع نسبة الرجال الذين لا يجدون بدا من تأخير زواجهم ما دام تحمل مسؤولية الزواج وأعبائه الاقتصادية لم يعد أمر يمكن أن تسهم فيه الأسرة التي تقلص بناؤها وفقدت مسؤوليتها ووظيفتها الاجتماعية التي كانت حينئذ تمكن أبناءها من الزواج في سن مبكرة كذلك فالرجل يختلف عن المرأة من حيث التبعات المترتبة على الطلاق

فالرجل الذي انتهت تجربته الزواجية الأولى في تكوين أسرة بالفشل ومن ثم الطلاق يمكنه الزواج مرات أخرى بدون أن يكون وضعه الزواجي السابق معيقا للزواج لمرات لاحقة فالطلاق لا يشكل وصمة عار بالنسبة للرجل

في حين أن ذلك الأمر مختلف تماما بالنسبة للمرأة إذ تقل فرصة المرأة في الزواج لاحقا مع تكرار أوضاعها الزواجية السابقة وإذا وضعنا ذلك في الاعتبار فيمكن التوقع إلى حد كبير أن الرجل الذي تزوج كرة أخرى سواء لطلاقة من زوجته السابقة أو لرغبته في التعدد أن ذلك ينعكس على تقدم سنه عند الزواج في هذه الحالات.

أما المرأة المطلقة نظرا لندرة فرصتها في الزواج مرة أخرى فإن الوضع يقيد من التفاوت في أعمار الزوجات عند زواجهن مما يعني أن غالبية الزوجات يعد الزواج بالنسبة لهن هو التجربة الأولى

وعليه يمكن القول بأن التأثير القوي لعمر الزوج عند الزواج في زيادة الفارق العمري بينه و بين زوجته يعود للتباين الكبير في أعمار الأزواج عند الزواج نظرا لاعتبارات التفاوت بين الرجل و المرأة في المسائل الاجتماعية

المتعلقة بالتبعات الاقتصادية ومسألة التعدد و تفاوت الانعكاسات المترتبة على الطلاق على كل من الرجل و المرأة في إمكانية الزواج مرة أخرى .

ومن الجدير بالمناقشة أيضا ما يتعلق بدور الخصائص التعليمية للزوج في مقابل الزوجة فيما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين فمن الملاحظ

أن المستوى التعليمي بشكل عام يلعب دورا كبيرا في تضييق الهوة العمرية بين الزوجين ـ إذ كلما ارتفع مستوى الزوج التعليمي كان أكثر ميلا للزواج من امرأة يقل الفارق العمري بينه و بينها .

في حين نلاحظ ـ أن المستوى التعليمي للزوجة يقف على النقيض من ذلك وإن كان تأثيره من حيث القوة أقل من تأثير المستوى التعليمي للزوج إذ نلاحظ أنه كلما كان مستوى المرأة التعليمي مرتفعا اتسعت الشقة العمرية بينها وبين زوجها وربما يعكس ذلك الخيارات المحددة أمام المرأة في اختيار الزوج مما يعوق تعليم المرأة في أن يكون له أي أثر عكسي في تضيق الهوة العمرية بين الزوجة و زوجها .

أسئلة المحاضرة

س١/ ((ازدياد حجم الطلاق من الظواهر الاجتماعية الملفتة للانتباه داخل النسق القرابى للمجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة))

اشرح/ اشرحي العبارة السابقة بالتفصيل